

المبحث الثاني

أجزاء البحث العلمي

المبحث الثاني

أجزاء البحث العلمي

تتمثل أجزاء البحث العلمي بصورة أساسية فيما يلي: العنوان، المقدمة، المتن، الخاتمة، الملاحق، الفهارس، الملخص. وكل جزء من هذه الأجزاء الرئيسية قد ينقسم إلى أجزاء فرعية، يتم بيانها فيما يلي:

المطلب الأول

عنوان البحث العلمي

العنوان هو مطلع البحث، وهو أول ما يصفح نظر القارئ، فينبغي أن يكون جديداً مبتكراً، لائقاً بالموضوع، مطابقاً للأفكار بعده؛ فهو الذي يعطي الانطباع الأول في عبارة موجزة، تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها.

والعنوان الجيد للبحث هو الذي تُراعى فيه الأسس الآتية:

- أن يكون موجزاً ومختصراً ما أمكن ذلك.
- أن يكون شاملاً لكافة عناصر موضوع البحث.
- أن يكون واضحاً ومفهوماً.
- أن يكون دالاً ومعبراً عن موضوع البحث.
- أن يكون دقيقاً في تركيبه ودلالته على محتوى البحث.
- أن يكون جميلاً جذاباً للقارئ.
- أن يكون جديداً ومبتكراً.

والدراسة العلمية المنهجية تقتضي بأن يحمل العنوان الطابع العلمي، الهادئ، الرصين، بعيداً عن العبارات الدعائية المثيرة، التي هي أنسب وألصق بالإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، كما يستبعد الباحث العناوين الوصفية، المسجعة المتكلفة، التي لا تتناسب وأسلوب العصر الحديث.

ومن الضروري استشارة الأساتذة الأكفاء لإبداء آرائهم، ومقترحاتهم حول عنوان البحث لمناقشة مدلولاته، والتعرف على أبعاده، وهذا يزيد من اطمئنان الباحث في الوقوف على اختلاف وجهات النظر، وستبدى له من خلال ذلك بعض الجوانب التي كانت واضحة

في نظره. في حين أنها غامضة على غيره، فمن ثم يتم تعديل العنوان قبل اتخاذ إجراءات تسجيله، واعتماده.

المطلب الثاني

مقدمة البحث العلمي

المقدمة هي الباب الرئيسي الذي ندخل منه إلى صلب البحث، وتمثل وظيفتها الأساسية في تحضير وإعداد ذهن القارئ لفهم موضوع البحث وقراءته.

ويجب أن تتضمن المقدمة العناصر الآتية: مدخل وجيز للتعريف بموضوع البحث، ثم بيان لأهمية الموضوع وأسباب اختياره، ثم تطرح الإشكالية، وتوضح أهداف البحث، وتذكر الدراسات السابقة التي تعلقة به، والمناهج المعتمدة في البحث، والصعوبات العلمية التي واجهها الباحث أثناء بحثه، ثم عرض لخطة البحث.

الفرع الأول

المدخل (لا يعنون)

يبدأ الباحث مقدمة بحثه بمدخل يصف فيه ماهية الموضوع محل الدراسة، وذلك بصورة موجزة ومركزة، ولا يضع له عنواناً أي لا يكتب كلمة "مدخل".

الفرع الثاني

أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره

وذلك ببيان جدواه والفائدة من تناوله، وكذلك ذكر الأسباب العلمية الموضوعية والذاتية التي جعلت الباحث يختاره ويصر على تناوله بالدراسة والبحث.

الفرع الثالث

طرح الإشكالية

غالباً ما يطرح موضوع البحث في صيغة مشكلة تبحث عن حل علمي، أي في صورة تساؤل (جوهري) يبحث عن إجابة واضحة ومحددة، ويمكن تحليل هذا التساؤل إلى أسئلة فرعية.

أولاً- تعريف الإشكالية:

الإشكالية عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال يتضمّن إمكانية التقصّي والبحث بهدف الوصول لإجابة محددة.

الإشكالية هي فراغ أو نقص في المعارف العلمية حول مسألة معينة تحتاج لمن يملأ ذلك الفراغ بإضافات جديدة.

فكل بحث يبدأ عند نقطة يوجد فيها مستوى معين من المعارف لكن في نفس الوقت هناك فراغ أو نقص في معرفتنا حول موضوع ما، وقد تكون المعلومات عن مسألة ما ناقصة أو تكون غير منظمة أو غير واضحة مما يمنع من استعمالها للإجابة على التساؤلات. فالإشكالية إذن هي: المسألة التي عجزت المعارف العلمية المتوفرة على الإجابة عنها إجابة مقنعة.

ثانيا- أهمية الإشكالية:

الغاية من تحديد الإشكالية هي فهم الموضوع وتحديد مسار البحث وتوجيهه للوصول إلى حقيقة محددة، ففي الامتحان مثلا عندما لا نفهم السؤال لا يمكن أن نتوصل إلى الإجابة الصحيحة؛ كذلك إذا لم نحدد الإشكالية لا يمكن الوصول بالبحث إلى نتيجة.

وتساهم الإشكالية في تحديد إطار البحث للباحث، كما تعدّ أساس البحث وقاعدته المتينة، فإن كانت الإشكالية غير سليمة، تكون نتائج البحث كذلك.

ثالثا- قواعد أساسية في تحديد الإشكالية:

لتحديد الإشكالية تحديدا سليما يجب أن يكون موضوع البحث واضحا في ذهن الباحث، غير غامضٍ أو عام، ومما يساعد على ذلك تحديد المصطلحات المستخدمة في البحث ورفع اللبس عنها.

ويجب أن تُصاغ الإشكالية بشكل تدريجيّ ابتداءً من العام إلى الخاص، مع الأخذ بآراء المتخصّصين في مجال البحث، وتصاغ بأسلوب علمي جيّد وواضح، مع عدم إبراز الرّأي الشخصي.

الفرع الرابع

أهداف البحث

وذلك بالنص على نوعية الغايات والنتائج التي يتطلع أن يصل إليها من بحثه، عامة وخاصة قريبة وبعيدة، ومدى الفائدة النظرية والعلمية التي ستعود عليه.

الفرع الخامس

الدراسات السابقة

وذلك بأن يبين الباحث انعدامها أو وجودها مع عدم وفائها بجوانب الموضوع، ويذكر جوانب النقص التي يريد إكمالها، كما يذكر مدى أهمية كل مرجع وجوانب الاستفادة منه، والاختلاف بينها وبين بحثه، دون قدح أو انتقاص من جهود الآخرين.

الفرع السادس

المناهج المستخدمة في البحث

يبين الباحث المناهج التي استخدمها وكيفية ومواقع أعمالها في بحثه.

والمناهج الأكثر استخداما في بحوث العلوم القانونية والتي تم التطرق إليها في السداسي الثاني من السنة الأولى، هي: المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج التاريخي.

فالمنهج التحليلي قد يستخدمه الباحث عند تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع بحثه للوصول إلى الأحكام التي قررتها، ومدى كفايتها في معالجة المسائل التي وضعت لتنظيمها.

والمنهج المقارن قد يتم استخدامه عند المقارنة بين مختلف الأنظمة القانونية في الدول، بإبداء أوجه التشابه ثم أوجه الاختلاف، وأسباب ذلك الاختلاف أو التشابه، مع إبراز ثمرة المقارنة وهي الوصول إلى اقتراح حلول للقضايا التي يتناولها الموضوع بالدراسة والمقارنة.

أما المنهج الوصفي فيستخدمه الباحث عند عرض النظام القانوني وتصويره من حيث عناصره ومكوناته كما هو دون تحليل أو مناقشة، بغرض تعريفه وبيان المقصود به.

والمنهج التاريخي يستخدمه الباحث مثلا عند عرض التطور التاريخي للمسائل موضوع البحث، وكيف تناولتها الأنظمة القانونية القديمة.

الفرع السابع

صعوبات البحث

ويقصد بها الصعوبات العلمية والموضوعية الناتجة عن عمق الموضوع ودقته وأهميته وضخامته، ولا يقصد بها الصعوبات الشخصية لصعوبة التنقل أو عدم القدرة على شراء المصادر والمراجع...الخ.

الفرع الثامن

خطة البحث العلمي (تقسيمه وتبويبه)

وهي القائمة الأولية لعناصر البحث، ويجب أن تكون شاملة لمجمل أقسامه على مستوى الأبواب والفصول، وربما أيضا في مستوى المباحث والمطالب.

ملاحظة:

يجب أن تكون المقدمة من إنتاج الباحث الخالص، خالية من المعلومات التي تحتاج إلى توثيق (لا توجد في المقدمة هوامش).

كما يجب أن ترقم المقدمة، مع ملاحظة أن هناك من يعتبرها جزءا من البحث ويبدأ ترقيمه منها (1، 2، 3، 4...الخ)، وهناك من يرقمها ترقيما مستقلا باعتماده على الترقيم الأبجدي (أ، ب، ج، د، هـ، ...الخ)، وكلا التقنيتين في الترقيم مقبولة.

المطلب الثالث

الفصل التمهيدي أو المبحث التمهيدي للبحث العلمي

يتناول الفصل التمهيدي أو المبحث التمهيدي مسائل لها صلة ثانوية بموضوع البحث، أي أن المسائل الأصلية التي تستوجب إشكالية الموضوع بحثها، تتوقف معالجتها على توضيح بعض الجوانب الثانوية التي تزيد في توضيح الرؤية في معالجة المسائل صلب الموضوع.

ويلي الفصل التمهيدي أو المبحث التمهيدي المقدمة مباشرة وليس وجوبيا، ويضعه الباحث لتحقيق الأغراض العلمية الآتية:

- تحديد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالبحث.
- إعطاء فكرة عامة عن النظام أو الأنظمة المتناولة في البحث.
- عرض التطور التاريخي للموضوع.
- تناول معلومات وحقائق مهمة، ولكن ليس مكانها في صلب البحث.

ولا يخضع الفصل التمهيدي أو المبحث التمهيدي إلى عدد معين من الصفحات، فإذا كان البحث مقسماً إلى فصلين أساسيين فيمكن أن يكون عدد الصفحات في الفصل التمهيدي أقل من عددها في الفصل الأساسي الواحد، ولكن لا ينبغي أن يفوق عدد صفحاته (الفصل التمهيدي) عدد صفحات الفصل الأساسي، لهذا قد يكون البحث مقسماً إلى فصول ويمهّد له الباحث بمبحث تمهيدي.

الفرع الأول

الفرق بين الفصل التمهيدي والتمهيد

تتمثل الفروق الأساسية بين الفصل التمهيدي والتمهيد فيما يلي:

- الفصل التمهيدي أطول من التمهيد.
- الفصل التمهيدي يقسم إلى مباحث ومطالب وفروع...الخ، أما التمهيد فلا.
- التمهيد هو المدخل القصير الذي يسبق الفصل أو المبحث ويحتوي تفصيل التقسيم.

الفرع الثاني

الفرق بين المقدمة والفصل التمهيدي

من أهم الفروق بين المقدمة والفصل التمهيدي ما يلي:

- المقدمة قصيرة والفصل التمهيدي طويل.
- تتضمن المقدمة: ماهية الموضوع وأهميته، ونطاقه، ومنهج البحث وخطته، بينما الفصل التمهيدي يتضمن موضوعات ومعلومات مهمة لها صلة بالموضوع.
- تخلو المقدمة من شرح مفصل للموضوع، كما تخلو من الهوامش، وهذه الأمور مسموح بها في الفصل التمهيدي.

الفرع الثالث

الفرق بين المقدمة والتمهيد

الكثير من الباحثين يخلطون بين المقدمة والتمهيد، فيسمون المقدمة تمهيداً ويسمون تمهيدات الفصول والمباحث والمطالب مقدمات، غير أن لكل مصطلح استخدامه المنهجي السليم.

فالمقدمة تسبق موضوع البحث كله، وتتناول ماهيته وأهميته ونطاقه وإشكاليته ومناهجه وخطته؛ بينما التمهيد يسبق كل فصل أو مبحث أو مطلب، ويسمح بالولوج فيه وبيان أقسامه الفرعية.

المطلب الرابع

المتن (صلب البحث العلمي)

يعتبر القسم الرئيسي والجوهرى من البحث، لأنه يتضمن الأقسام والعناوين والأفكار والحقائق والمعلومات الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث، كما يشمل كافة عمليات المناقشة والعرض والتحليل والترتيب العلمي لجوانب وحقائق ومعلومات الموضوع محل الدراسة والبحث. ومعالجة الموضوع تتم بتقسيمه إلى أجزاء يسهل بحثها الواحد تلو الآخر في تسلسل منطقي مترابط مشكّلا في كامله وحدة تضم مجموعة أبواب وفصول ومباحث.

وفي العادة يكون تقسيم البحث إلى أبواب أو فصول، وتحت كل باب فصول، وتحت كل فصل مباحث، وتحت كل مبحث مطالب، وتحت كل مطلب فروع، وتحت كل فرع تعداد حرفي (أولاً، ثانياً..الخ)، وتحت كل تعداد حرفي ترتيب أبجدي (أ، ب، ج)، وتحت كل ترتيب أبجدي ترتيب رقمي (1، 2، 3).....

وعلى كل الباحث أن يراعي في تقسيمه للبحث التوازن في عدد الصفحات بين الفصول، وأن تكون عناوين الفصول متكاملة ضمن إطار العنوان الرئيسي. كما يجب عليه أن يضع تهيئدا موجزا لكل تقسيم (فصل و مبحث و مطلب...)، يتبعه بتقسيم يبين فيه مباحث الفصل ومطالب المبحث، وفروع المطلب. بالإضافة إلى خلاصة موجزة لكل فصل.

المطلب الخامس

خاتمة البحث العلمي

تشكل خاتمة البحث نهايته، وهي بمثابة المرحلة الأخيرة التي يسعى فيها الباحث إلى تقديم عرض مختصر وشامل عما قام به خلال رحلة بحثه منذ البداية حتى مرحلة التوصل إلى النتائج وتقديم التوصيات.

والخاتمة ليست تلخيصا أو تكرار لما ورد في البحث، إنما تتضمن ما يلي:

- أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ويثبت ذلك في شكل نقاط محددة.

- تقديم الاقتراحات الواضحة والدقيقة والقابلة للتنفيذ لتحسين النظام القانوني.

ويمكن للباحث أن يفصل بين النتائج والاقتراحات، كما يمكنه أن يعرض النتيجة ويتبعها بالمقترح المتعلق بها مباشرة إن وجد، دون فصل بينهما.

- طرح تساؤلات تفتح الباب لأبحاث قانونية جديدة في المستقبل.

المطلب السادس

ملحق أو ملاحق البحث العلمي

تحتوي بعض البحوث العلمية على ملحق أو ملحق يتضمن الوثائق الرسمية أو القانونية، أو الصور أو الخرائط التي اعتمد عليها الباحث واستغل مادتها في بحثه؛ فإذا تضمن البحث ملحقاً من هذا النوع فإنه يعدّ جزءاً منه، وتأتي هذه الملاحق بعد خاتمة البحث وقبل قائمة المراجع، ويدرج فيها ما يلي:

- النصوص القانونية - الأحكام القضائية - التقارير الرسمية - محاضر اجتماعات أو ندوات أو ملتقيات - صور وثائقية أو فوتوغرافية لأشخاص أو هياكل أو مطبوعات ذات صلة بالبحث - نسخة من الاستثمارات التي تم تطبيقها في البحث - الجداول والخرائط والأشكال والرسومات البيانية وغيرها.

المطلب السابع

فهارس البحث العلمي

في الغالب يتضمن البحث العلمي القانوني الفهارس الأساسية الآتية: فهرس (قائمة) المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

الفرع الأول

قائمة المصادر والمراجع

تنظم قائمتان للمصادر والمراجع، أولاً العربية، ثم تكون الثانية للمصادر والمراجع الأجنبية. وتنقسم المصادر والمراجع في كل قائمة كما يلي:

أ - الكتب.

ب - الرسائل العلمية.

ج - الدراسات المنشورة في المجالات المتخصصة، (المقالات والتعليقات على الأحكام...).

د - التشريعات (الديساتير، المعاهدات، القوانين، الأوامر، المراسيم،...)، ترتب حسب التدرج في التشريعات، وفي التشريعات من الدرجة الواحدة ترتب حسب تاريخ الصدور حيث البداية بأقدمها صدورا.

ويجب ترتيب قائمة المصادر والمراجع في كل صنف من أصناف المراجع حسب الحروف الأبجدية لأسماء المؤلفين.

وهي في اللغة العربية بالترتيب التالي:

أبجد هوز، حطي كلمن، سغفص قرشت، ثخذ ضظغ.

وفي اللغة الفرنسية والانجليزية بالترتيب التالي:

ABCDEFGHIJKLMNOPQRSTUVWXYZ

الفرع الثاني

فهرس المحتويات (الموضوعات)

فهرس المحتويات هو الخريطة التفصيلية لمحتويات البحث، ويجب تنظيمه بصورة دقيقة، وذلك بذكر جميع العناصر الرئيسية والفرعية والجزئية وحتى أصغر العناوين مع بيان الصفحة المتواجد فيها كل عنصر أمامه.

وهذا مع إدراج الفصول والمباحث بصورة فنية، فإذا أدرج الفصل الأول في أقصى يمين الصفحة فإن المبحث الأول يوضع تحته ولكن بعد ترك مسافة قصيرة، وهكذا بالنسبة للمطالب وكذلك الفروع، وغيرها من تفرعات البحث الجزئية.

المطلب الثامن

ملخص البحث العلمي

يتضمن ملخص البحث العلمي جملة النقاط الأساسية التي تم التطرق إليها، مع الإشارة السريعة إلى أهم النتائج المتوصل إليها، وذلك في صفحة واحدة.

والملاحظ أن الجامعات الجزائرية تشترط تقديم ملخص باللغة العربية وترجمة له إلى لغة أخرى في بحوث الماجستير، الماجستير والدكتوراه.

خاتمة:

خلاصة القول فيما يتعلق بمنهجية العلوم القانونية، وبالخصوص تقنيات إعداد البحث العلمي القانوني، توصيات موجهة إلى الطلبة الباحثين:

- من واجب الباحث حتى لا يتيه في وسط الاختلافات المنهجية الموجودة في مجال إعداد البحوث العلمية أن يعتمد تقنيات منهجية واحدة من بداية البحث إلى نهايته، ويتجنب الخلط بينها، ويختار منها ما يتلاءم مع تخصصه ومع طبيعة الموضوع الذي يبحث فيه، وذلك باستشارة مشرفه وغيره من الأساتذة من ذوي الخبرة في مجال البحث.

- الدعوة إلى توحيد منهجيات وتقنيات إعداد البحوث العلمية وجعلها منهجية واحدة أمر لا يخدم تطوير البحث العلمي بل يؤدي إلى عرقلته، فتنوّع ومرونة تقنيات البحث العلمي تساعد على اختيار الأنسب منها لموضوع البحث وتكييفها مع خصوصية كل بحث.

فإذا كان من الممكن تعديل خطة البحث الأولية حسب ما يستجد للباحث من معلومات، فبإمكانه تغيير المناهج والتقنيات المنهجية المستخدمة في البحث إذا ظهر للباحث عدم صلاحية التقنيات التي سبق واعتمدها. فمثلا قد يغير الباحث تقنية التوثيق في الهامش التي اعتمدها عندما بدأ في بحثه ويستبدلها بتقنية التوثيق في المتن إذا رأى مع سيورة البحث أنها الأنسب والأفضل.

- لكي يتحقق الهدف من البحث العلمي، ويكون مطابقا للشروط والأساسيات المطلوبة فيه، لا يكفي توفر المراجع واتباع منهجية محددة، بل من اللازم تحلي الباحث بأخلاقيات طالب العلم، وهذا يعتبر من لوازم البحث العلمي لزوم المنهجية فيه.

قائمة المراجع

* القرآن الكريم برواية حفص.

- 1- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة العربية للكتاب، ط5 1975م.
- 2- أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون: مناهجه ومفترضاته ومصادره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2009م.
- 3- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ط5، 1979م.
- 4- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1399هـ، ج5.
- 5- أحمد جمال الدين ظاهر ومحمد أحمد زيادة، البحث العلمي الحديث، دار الشروق، جدة، 1979م.
- 6- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة: دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط24، 1997م.
- 7- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية في إعداد البحوث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1999م.
- 8- أحمد عبد الله اللحج ومصطفى محمود أبو بكر، البحث العلمي: أسس علمية - حالات تطبيقية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998م.
- 9- أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، ج1: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996م.
- 10- إشكالية البحث العلمي (تجربة على الطريقة الجديدة - الأنجلوساكسونية) (مجهول المؤلف)، مقال على موقع:
- 11- إلياس ناصيف، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي، بيروت، 2005م.
- 12- أومبرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه: تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة علي منوفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط19، 1996م.
- 13- بشار عدنان ملكاوي، الأصول العلمية لكتابة البحث القانوني، عمان، الأردن، ط1، 2008م.
- 14- جابر جاد الحق نصار، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2002م.
- 15- حسين رمزون، قراءات في أساليب البحث العلمي، دار حنين، عمان 1995م.
- 16- حسين عبد الحميد رشوان، أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006م.
- 17- حمدي أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث إلى الاقتباس والتوثيق من الانترنت، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2009م.
- 18- خالد حامد، منهج البحث العلمي، دار ربحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، ط1، 2003م.

- 19- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2000م.
- 20- رجب كريم عبد الله، أصول البحث في مجال القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.
- 21- رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2006م.
- 22- روبرت . أ . داي و باربرا جاستيل، كيف تكتب بحثا علميا وتنشره، ترجمة محمد إبراهيم حسن، أمجد عبد الهادي الجوهري، خالد عبد الفتاح محمد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2008م.
- 23- سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994م.
- 24- سمير محمد كبريت، الأسلوب العلمي في كتابة البحث الجامعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
- 25- سيد الهواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004م.
- 26- صالح بلعيد، أهمية توحيد المنهجية في الجامعة، مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول: آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، أيام 23 – 26 أفريل 2012م، جامعة الجزائر1.
- 27- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.
- 28- صلاح الدين الهواري، كيف تكتب بحثا أو رسالة: دراسة منهجية لكتابة البحوث الجامعية، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
- 29- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010م.
- 30- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003م.
- 31- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية: أسسه-أساليبه-مفاهيمه-أدواته دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، ط3، 2012م.
- 32- عبد القادر الشخلي، إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 33- عبد القادر الشخلي، قواعد البحث القانوني، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 1999م.
- 34- عبد الكريم غريب، منهج وتقنيات البحث العلمي: مقارنة ابستمولوجية، عالم التربية، الدار البيضاء، ط1، 1997م.
- 35- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج و أدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2003م.

- 36- عبد الهادي الفضلي، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1992م.
- 37- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، مكتبة الرشد - ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط9، 2005م.
- 38- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، سورية، ط2، 2004م.
- 39- عثمان حسن عثمان، المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية، منشورات الشهاب، الجزائر، 1998م.
- 40- العربي بلقاسم فرحاتي، البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012م.
- 41- عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008م.
- 42- علي شوكت، فوزي فائق، البحث العلمي: مناهجه- أساليبه- وأدواته، دار المناهج، عمّان، 2004م.
- 43- علي مزاح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010م.
- 44- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2011م.
- 45- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
- 46- عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقها على البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2006م.
- 47- غازي عناية، إعداد البحث العلمي: ليسانس - ماجستير - دكتوراه، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999/2000م.
- 48- فاخر عاقل، أسس البحث العلمي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1982م.
- 49- فرديريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية (انجليزي، عربي، فرنسي)، أكاديميا، بيروت، لبنان.
- 50- كمال اليازجي، إعداد الأطروحة الجامعية مع تمهيد في مقومات الدراسة الجامعية، دار الجيل، بيروت.
- 51- مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، الكتاب الثاني: منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة سام عمار، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، المركز العربي للتعبير والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ط1993م.
- 52- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، لبنان، ط5، 1999م.

- 53- محمد شطوطي، منهجية البحث: مذكرة تخرج - ماجستير - دكتوراه دولة، دار مدني، الجزائر، 2002م.
- 54- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، 1999م.
- 55- محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990م.
- 56- محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، 2007م.
- 57- مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1، 2000م.
- 58- مصباح عامر، منهجية إعداد البحوث العلمية: مدرسة شيكاغو، موفم للنشر، الجزائر، 2006م.
- 59- منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م.
- 60- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1998م.
- 61- وسام حسين غياض، المنهجية في علم القانون، دار المواسم، بيروت، 2007م.
- 62- يوسف طباجة، منهجية البحث: تقنيات ومناهج، دار الهادي، بيروت، ط1، 2007م.
- 63- هاني يحيى نصري، منهج البحث العلمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003م. <http://www.droit-dz.com/forum/threads/5530> بتاريخ: 2016/11/20م.
- 64- ريناس بنافي، المنهجية الفكرية: الأسس والمفاهيم، مقال على موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، <http://democraticac.de/?p=45981> بتاريخ: 2016/11/21م.

65 - Edith JAILLARDON et Dominique ROUSSILLON , OUTILS POUR LA RECHERCHE JURIDIQUE : méthodologie de la thèse de doctorat et du mémoire de master en droit, éditions des archives contemporaines, 2007.